الأمم المتحدة

S/2006/1024

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وفيما يتعلق بمناقشات مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أتشرف بأن أذكر النقاط الواردة في مرفق هذه الرسالة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها، بما في ذلك حواشي المرفق المذكور، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. جواد **ظريف**

020107 020107 06-68199 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يمثل اعتماد مجلس الأمن القرار ١٧٣٧ يوما حزينا لنظام عدم الانتشار. فقبل أيام قليلة فقط، تباهى رئيس وزراء النظام الإسرائيلي بالأسلحة النووية التي لدى نظامه. ولكن بدلا من أن يثير ذلك حتى الاستغراب – ناهيك عن التصدي – لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار، فإن مجلس الأمن فرض جزاءات على عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – هو – خلافا لإسرائيل:

- لم يهاجم أو يهدد إطلاقا باستخدام القوة ضد أي عضو في الأمم المتحدة؛
- كان قد رفض بصورة قاطعة استحداث وتخزين واستخدام الأسلحة النووية على أسس عقائدية واستراتيجية[١]؛
- كان مستعدا لتقديم ضمانات بعدم انسحابه أبدا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[٢]؛
- كان قد وضع كل مرافقه النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٣]؛
- نفذ البرتوكول الإضافي تنفيذا تاما طوال ما يربو على عامين[٤]، وأبدى استعداده لاستئناف تنفيذه[٥]،

---

(١) الفتوى الدينية التي أصدرها مرشد الجمهورية الإسلامية المبينة في صحيفة كايهان، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. انظر أيضا الرد الإيراني المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ على مجموعة المقترحات المقدمة من مجموعة خمسة زائد واحد، الوثيقة S/2006/806، الصفحتان ٢ و ١٢.

(٢) انظر الرد الإيراني المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ على مجموعة المقترحات المقدمة من مجموعة خمسة زائد واحد، الوثيقة S/2006/806، الصفحة ١٤.

(٣) انظر، في جملة أمور، الوثيقة GOV/2006/64، الفقرة ٢٠.

(٤) الوثيقة IAEA- GOV/2006/15 الفقرة ٣٠: ”حتى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ نفذ البروتوكول الإضافي، كما لو كان نافذا، بما في ذلك بتقديم ما يلزم من إعلانات وإتاحة الوصول إلى المواقع في الوقت المناسب“.

(٥) انظر الرد الإيراني المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ على مجموعة المقترحات المقدمة من مجموعة خمسة زائد واحد، الوثيقة S/2006/806، الصفحة ١٣.

- سمح بما يزيد على ٢ ٠٠٠ يوم من أيام عمل مفتشي الوكالة لمراقبة كل مرافقه[٦] المتصلة بالمسألة وغير المتصلة بها، مما أسفر عن بيانات متكررة أصدرتها الوكالة بشأن عدم وجود أي دليل على التحول عن المسار[٧]،
- علق طوعا أنشطته المشروعة المتعلقة بالتخصيب لمدة تزيد على عامين، كما تحققت من ذلك الوكالة[٨]، بغية بناء الثقة وإتاحة فرصة كافية للتوصل إلى حل يتم قبوله بطريقة متبادلة – لو كانت تلك هي بالفعل – نية الأطراف المتفاوضة معه،
- قدم مقترحات شتى بعيدة الأثر لضمان عدم التحول بشكل دائم عن المسار، ثم
- دعا باستمرار إلى مفاوضات محددة زمنيا وبدون شروط من أجل التوصل إلى حل يتم قبوله بطريقة متبادلة – وتلك دعوة كررها أمس وزير الخارجية الإيراني.

وكانت نفس الحكومات التي دفعت هذا المجلس إلى اتخاذ تدابير عقابية لا أساس لها ضد برنامج إيران النووي السلمي قد منعت بطريقة منهجية المجلس من اتخاذ أي إجراء يرمي إلى حمل النظام الإسرائيلي على إخضاع نفسه للقواعد التي تحكم نظام عدم الانتشار النووي، وهي إذ فعلت ذلك، فإنها أفسحت له مجالا واسعا بل وحتى شجعته على أن يمارس بحرية الاستحداث السري للأسلحة النووية وحيازتها بطريقة غير قانونية، لا بل والتباهي علنا بذلك مع الإفلات من العقاب.

وكما بينت في رسالتي المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦[٩] لا جدال في أن الأسلحة النووية بأيدي النظام الإسرائيلي الذي يمتلك سجلا لا يضاهى في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن – إذا كان ذلك يمثل المعايير التي طبقت في اعتماد القرار ضد إيران – وقائمة طويلة وسوداء من الجرائم والأعمال الفظيعة، من قبيل الاحتلال، والعدوان، والترعة

(٦) انظر، في جملة أمور، الوثيقة IAEA- GOV/2006/15، الفقرة ٣٠، و الوثيقة IAEA- GOV/2004/83، الفقرة ٦، والوثيقة IAEA GOV/2005/67، الفقرة ٥٦، والوثيقة *IAEA –GOV/OR.1119 الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الفقرة ١٠٣.

(٧) انظر، في جملة أمور، الوثيقة IAEA- GOV/2003/75، الفقرة ٥٢، و IAEA- GOV/2006/15، الفقرة ٥٣.

(٨) انظر، في جملة أمور، بيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجلس المحافظين في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، الوثيقة IAEA- GOV/2004/11، الفقرتان ٧٢ و ٧٣، والوثيقة IAEA- GOV/2004/34، الفقرتان ٤٠ و ٤٣، والوثيقة IAEA- GOV/2004/60، الفقرتان ٥٥ و ٦٠، والوثيقة IAEA- GOV/2005/67، الفقرتان ٥٣ و ٥٥، والوثيقة IAEA- GOV/2005/87، الفقرة ١٧.

(٩) S/2006/1008، A/61/650.

العسكرية، وإرهاب الدولة، والجرائم ضد البشرية، والفصل العنصري[١٠]، تشكل تهديدا فريد الخطورة للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإن إلغاء سياسة ''الغموض الاستراتيجي'' المنافقة التي ينتهجها النظام الإسرائيلي قد أزالت أي عذر – إذا كانت هناك أية أعذار – لمواصلة تقاعس المجلس في وجه هذا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وإن رد فعل مجلس الأمن على حيازة النظام الإسرائيلي بطريقة غير مشروعة للأسلحة النووية سيوضح ما إذا كان المجلس يتصرف – كما ينبغي له بموجب المادة ٢٤ من الميثاق – نيابة عن أعضاء المجتمع الدولي الذين أبدوا آراءهم بكل وضوح بشأن هذه القضية[١١]، أو ما إذا كان مجرد أداة في ''صندوق أدوات''[١٢] قلة من أعضائه الدائمين، الذين يسيؤون استخدامه فقط لحل مشاكل سياستهم الخارجية ولخدمة ما يتراءى لهم من مصالح قصيرة النظر.

وفي هذه الحالة، ليس من المستغرب على الإطلاق أن تعاقب أمة على ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف في المقام الأول، تلبية لرغبة نظام خطير يتسم تصرفه بارتكاب أعمال عدوانية وجرائم حرب، وتجري مكافأته، على ما يبدو، بسبب استحداث أسلحة نووية وامتلاكها بشكل غير قانوني سرا.

فهل يتوقع أحد أن يعمل ذلك على تعزيز مصداقية المجلس أو تعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار؟

ولذا، لو وضعنا القرار في منظوره الصحيح، فإنه لا يذكّر الشعب الإيراني إلا بالمظالم التاريخية التي أنزلها به مجلس الأمن في العقود الستة الماضية. فالقرار يذكّر بالمحاولة التي جرت في المجلس لمعاقبة الشعب الإيراني على تأميم صناعة النفط لديه حيث وصف ذلك بأنه تهديد للسلام[١٣]. وهو أيضا تذكرة بلا مبالاة المجلس إزاء انقلاب عسكري، نظمه عضوان دائمان فيه أدى إلى استعادة الديكتاتورية. وهو ينعش الذاكرة عندما لم يعتبر المجلس ذلك الغزو

---

(١٠) صرح رئيس الولايات المتحدة السابق كارتر في مقال رأي نشر له مؤخرا في صحيفة LA Times المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦: ''بأن الكتاب يصف عمليات القمع والاضطهاد الشنعاء المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي من نواح كثيرة أشد قمعا مما تعرض له السود في جنوب أفريقيا إبان الفصل العنصري''.

(١١) الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، ١٦ أيلول/سبتمبر، 2006/Doc.1/Rev.3.

(١٢) US Department of State: http://usinfo.state.gov/mena/Archive/2006/Mar/06-846555.html.

(١٣) S/2358/Rev.1.

الضخم الذي قام به النظام العراقي السابق ضد إيران تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ورفض حتى دعوة الجيش الغازي إلى الانسحاب من الأراضي الإيرانية. والقرار يعيد إلى الأذهان الأهوال التي شهدتها سنوات طويلة عندما غض المجلس الطرف عن استخدام الأسلحة الكيميائية على نحو واسع النطاق ووحشي ضد المدنيين والجنود الإيرانيين، وبهذا يتحمل المسؤولية عن عشرات آلاف الإيرانيين الذين ما زالوا يعانون ويموتون نتيجة الأسلحة الكيميائية التي أتت مكوناتها من بلدان بعينها ممثلة تمثيلا دائما في المجلس. ولسنا في حاجة إلى الذهاب بعيدا لإيجاد هؤلاء الضحايا. ففي الشهر الماضي تحديدا، فقدت أحد ألمع زملائي في البعثة، ماهدي فهيدي، بسبب مرض السرطان الذي سببته تلك الأسلحة الكيميائية ذاتها. لقد كان ماندي في التاسعة والثلاثين من عمره ليس إلا.

لقد تناولت الذرائع المستعملة لإشراك مجلس الأمن في معالجة برنامج إيران النووي السلمي في مرفق الوثيقة S/2006/603. ومن الأهمية أن أذكر النقاط الإضافية التالية:

إن عرض برنامج إيران النووي السلمي على المجلس من جانب قلة من أعضائه الدائمين، لا سيما الولايات المتحدة، لا يرمي إلى إيجاد حل أو التشجيع على إجراء مفاوضات ولا إلى المساعدة على تحقيق ذلك. بل لطالما كان هدفهم المعلن هو استخدام المجلس كأداة لممارسة الضغط والترهيب بغية إجبار إيران على التخلي عن حقوقها. (وإذ نعرف تاريخهم الحديث الناصع، يمكننا جميعا أن نفترض ما هو الهدف غير المعلن). ومن المفيد في هذا الصدد دراسة المثالين التاليين:

ثمة ورقة غير رسمية عنوانها ”خيارات لمواجهة برنامج إيران النووي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة “ عممتها بعثة الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ – بالضبط عندما كان حلفاؤها الثلاثة من الاتحاد الأوروبي يجرون ظاهريا مفاوضات مع إيران – تنص على أن ”الولايات المتحدة تعتقد منذ زمن طويل أن الأنشطة النووية التي تقوم بها إيران يجب إبلاغ مجلس الأمن بها ... إذ لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السلطة القانونية لمطالبة إيران بوقف [برنامجها للتخصيب]“.

أما في ما يتعلق بشركاء إيران في المفاوضات، فإن المدير السياسي في وزارة الخارجية البريطانية، كشف في رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى نظرائه في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة عن الخطة البريطانية التي تنم عن تواطؤ أكبر: ”وقد نحتاج أيضا إلى التخلص من إحدى الحجج الإيرانية بأن التعليق المطلوب ’طوعي‘. وبإمكاننا أن نفعل [ذلك] عن طريق جعل التعليق الطوعي مطلبا إلزاميا لمجلس الأمن“.

ثم تصبح الرسالة أشد إثارة للاهتمام: ”لقد وافقت على تعميم ورقة قصيرة قد نستعملها كنوع من ورقة حديث مع الروس والصينيين. ويرد في الورقة ضمنا اعتراف بأننا لن نتمكن من إقناع الروس والصينيين بأن يقبلوا بجزاءات كبيرة في غضون الأشهر المقبلة، بالتأكيد من دون بذل مزيد من الجهود لإقناع الإيرانيين ... ومقابل موافقة الروس والصينيين [على قرار بموجب الفصل السابع] نريد كذلك أن نعد مجموعة اقتراحات كصفقة يمكن عرضها على الإيرانيين باعتبارها اقتراحا جديدا“(١٤).

وهذه الخطة هي ما دفع بالفعل إلى عرض ما سمي صفقة الحوافز المقدمة إلى إيران – في مرحلة متأخرة شهرين تقريبا عن الجدول الزمني البريطاني – في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

كما أنها تشرح السبب في أن الولايات المتحدة وشركائها الثلاثة من الاتحاد الأوروبي لم يكلفوا أنفسهم أبدا عناء درس مختلف الاقتراحات الإيرانية: فقد كانوا – منذ بداية البداية – عازمين على استغلال المجلس والتهديد بإحالة الملف إليه وبفرض الجزاءات كأداة ضغط لإجبار إيران على التخلي عن ممارسة حقها الذي تضمنه معاهدة عدم الانتشار في تكنولوجيا نووية سلمية.

وما عاد خاف على أحد الآن أن هدفهم الوحيد من وراء المفاوضات لم يكن أبدا إيجاد حل وإنما فرض تعليق لحق إيران ثم إطالة أمده وإدامته بما يتماشى مع خطوطهم الحمر التعسفية والمتقلبة.

إن التعليق ليس حلا. فهو في أفضل حال تدبير مؤقت – سد فراغ – لإتاحة وقت في سبيل إيجاد حل حقيقي. والتعليق من هذا القبيل كان قائما لمدة سنتين، إذ خلافا للذريعة التي تعلل بها دعاة القرار هنا وهناك، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية شهدت بعد التحقق على أن إيران علقت كليا ما كانت قد وافقت على تعليقه وذلك في كل تقرير من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦(١٥). إذا، كان هناك تعليق لمدة سنتين ودارت مفاوضات متقطعة لمدة ثلاث سنوات. فماذا تم القيام به خلال السنوات الثلاث تلك للتوصل إلى اتفاق؟

---

(١٤) Times Online, March 22, 2006 http://www.timesonline.co.uk/article/0,,2-2098203,00.html.

(١٥) انظر، من بين أمور أخرى، بيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام مجلس المحافظين في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، IAEA-GOV/2004/11، الفقرتان ٧٢-٧٣؛ و IAEA-GOV/2004/34، الفقرتان ٤٠ و ٤٣؛ و IAEA-GOV/2004/60، الفقرتان ٥٥ و ٦٠؛ و IAEA-GOV/2005/67، الفقرتان ٥٣ و ٥٥؛ و IAEA-GOV/2005/87، الفقرة ١٧.

- هل قدم الأعضاء الثلاثة في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أي اقتراح – غير تنقيح مباشر لمعاهدة عدم الانتشار – يتعلق بالتدابير التي من شأنها أن تبدد ما أسموه شواغل الانتشار لديهم؟

- بعد أن قصّروا في ذلك، هل فكروا أبدا بالاقتراحات بعيدة الأثر التي قدمتها إيران في باريس بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥[١٦]. واعتبر المفاوضون الثلاثة من الاتحاد الأوروبي في البداية أنها تتضمن ''عناصر إيجابية''؟

- هل اقترحوا أبدا كيفية تعزيز تلك العناصر الإيجابية أو كيفية تجسير فجوات الخلاف؟ أو هل عادوا، بعد إجراء استشارات مع طرف محدد غائب، وقالوا ببساطة ''ليست الاقتراحات جيدة بما فيه الكفاية. واصلوا التعليق''؟

- هل كلفوا أنفسهم حتى عناء قراءة مقترحنا المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي عرض: ''السماح للوكالة بوضع ترتيب أمثل بشأن الأرقام وآلية الرصد وغير ذلك من الأمور المحددة للقيام بعملية أولية محدودة في ناتانز، من شأنها معالجة احتياجاتنا وتبديد شواغلهم''[١٧]؟

- هل أمعنوا التفكير في إمكانية عدم الانتشار بعيدة المدى للمقترح الذي طرحه رئيس جمهورية إيران الإسلامية في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؟ اسمحوا لي أن أذكركم بقوله: ''من أجل توفير أكبر قدر من الشفافية، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للدخول في شراكة جدية مع القطاعين الخاص والعام بالبلدان الأخرى، في تنفيذ برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران''.

- هل استجابوا للمقترح الملموس الذي تقدم به وزير الخارجية الإيراني أمام مؤتمر نزع السلاح في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦؟ واسمحوا لي أن أقتبس مما قاله: ''ومن رأينا، فإن إحدى إمكانيات حل المسألة يمكن أن تكون إنشاء اتحادات إقليمية لتطوير دورة الوقود بمشاركة بلدان المنطقة. وبالطبع يمكن للبلدان من خارج المنطقة أن تشارك أيضا في هذه الترتيبات الإقليمية. وستكون ملكية المرفق أيضا مشتركة بين البلدان المشاركة، ويمكن تقسيم العمل استنادا إلى خبرات المشتركين''.

---

(١٦) انظر http://www.un.int/iran/facts_about_peaceful_nuclear_program.pdf، الصفحات ٤٦-٤٨. وانظر كذلك الصفحات ٣٩-٤٥ و ٤٩-٥٠ لمقترحات أخرى بعيدة الأثر قدمتها إيران في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(١٧) انظر http://www.un.int/iran/facts_about_peaceful_nuclear_program.pdf، صفحة ٥٣.

- ألم تكن تلك الاقتراحات نسخة طبق الأصل من المقترح الرئيسي الذي قدمه خبراء الوكالة بشأن النُهج المتعددة الأطراف لأنشطة دورة الوقود النووي، المنشور في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥؟ ولمن لم يتسن لهم الاطلاع على التقرير منكم، فإنه يقترح ''تشجيع التحويل الطوعي للمرافق القائمة إلى نُهُج نووية متعددة الأطراف، والسعي إلى تحقيقها باعتبارها من تدابير بناء الثقة، وذلك بمشاركة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية والحائزة لها، والدول غير الأطراف في المعاهدة''، ''والقيام، من خلال اتفاقات وعقود طوعية، باستحداث نُهُج نووية متعددة الأطراف للمرافق الجديدة على نطاق متعدد الجنسيات وإقليمي بالأخص، تستند إلى الملكية المشتركة أو حقوق السحب أو الإدارة المشتركة للمرافق النووية للمرحلتين الاستهلالية والختامية، مثل تخصيب اليورانيوم[١٨]''.

- ألم يقدم الاستعداد الإيراني لتنفيذ هذه الأفكار فرصة فريدة لاستحداث نموذج عالمي لتعزيز معاهدة عدم الانتشار وتبديد الشواغل بشأن أنشطة دورة الوقود استنادا إلى توصية وضعها أفضل الخبراء الدوليين الذين جمعتهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا الغرض بالذات؟

- هل أبدى أي بلد آخر لديه تكنولوجيا مماثلة الاستعداد للتحلي بالمرونة بقدر ما تحلت بها إيران؟

- هل نظرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بجدية في ردنا المفصل، المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي قدم – بعكس ممارستهم – إجابة على مجموعة مقترحاتهم المقدمة في ٦ حزيران/يونيه، نقطة نقطة، وقدم مقترحات حقيقية للتغلب على أوجه القصور في مجموعة المقترحات[١٩]؟ فكل ما أعرفه هو أنهم رفضوا حتى الإشارة إلى ردنا في هذا القرار.

- هل ناقشوا العرض بإقامة اتحاد دولي، الذي قدمته إيران أثناء مفاوضات أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في فيينا وبرلين، والذي اعتُبِر في البداية واعدا جدا وأفضى إلى إصدار بيانات علنية بإحراز التقدم بعد الاجتماعات[٢٠]؛ وهو

---

(١٨) ''النُهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي: تقرير فريق الخبراء المقدم إلى المدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية''، IAEA-INFCIRC/640، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، صفحة ١٠٣، النُهُج ٣ و ٤ و ٥.

(١٩) A/61/514 – S/2006/806.

(٢٠) انظر http://www.usatoday.com/news/world/2006-09-15-iran-eu_x.htm?csp=34.

تكهن عُكِس بطريقة سريعة ومذهلة حتى قبل الاجتماع الوزاري لمجموعة خمسة زائد واحد[٢١]؟

ويمكن طرح العديد من الأسئلة المماثلة الأخرى. لكن الإجابة عليها جميعا ستكون نفس الإجابة. ذلك لأن ما أرادته الولايات المتحدة، وعلى ما يبدو الأعضاء الثلاثة بالاتحاد الأوروبي – رغم ما أخبرونا به أثناء المفاوضات – كان – ولا يزال – أنه يتعين على إيران ”أن تعلن التزاما موجبا بعدم مواصلة أنشطة دورة الوقود“[٢٢]، وهي النتيجة الوحيدة التي كانوا ولا يزالون مستعدين للقبول بها مما سمي بالمفاوضات.

لقد عُرض موضوع إيران على مجلس الأمن لأننا لم نقبل ذلك المطلب غير المشروع – الذي لن يكون مطلبهم الأخير، كما يعرف الكثيرون بالفعل. وفي الوقت نفسه، كنا على استعداد للذهاب إلى أبعد مدى من أجل تبديد ما يسمى بشواغل الانتشار لديهم، وذلك على الرغم من معرفتنا جميعا أنها لا تتعدى كونها محض ذرائع لا أساس لها من الصحة ولا تخدم سوى مصلحتهم الخاصة.

حقا، من الصعب أن تكون لدى المتمرسين الضالعين في الانتشار ومزودي الأسلحة الكيميائية[٢٣] وتكنولوجيا الأسلحة النووية[٢٤] مشاغل تتعلق بعدم الانتشار.

---

(٢١) New York Times, October 4, 2006.

(٢٢) مجموعة المقترحات المقدمة من بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة إلى إيران في آب/أغسطس ٢٠٠٥. IAEA-INFCIRC 651، الفقرة ٣٤.

(٢٣) كشف تحقيق أجراه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، مصادفة، عن قيام الولايات المتحدة أثناء الحرب الإيرانية – العراقية بإرسال عينات من جميع سلالات الجراثيم إلى العراق الذي استخدمها في صنع أسلحة بيولوجية. وأُرسلت السلالات من مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها (كما وردت)، والمركز الأمريكي لجمع المستنبتات النموذجية إلى نفس المواقع في العراق التي أكد مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة بعد ذلك أنها تشكل جزءا من برنامج العراق للأسلحة البيولوجية (Times of India 2/10/02). وانظر كذلك ”How the US Armed Saddam Hussein with Chemical Weapons“، في http://www.greenleft.org.au/2002/506/27605. وللاطلاع على ما قام به مشاركون آخرون في تقديم هذا القرار من تعاون مع العراق في برنامجه للأسلحة الكيميائية، انظر على سبيل المثال: http://www.fas.org/nuke/guide/iraq/cw/az120103.html، و http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/EB05Ak02.html.

(٢٤) انظر على سبيل المثال: Michael Karpin, *The Bomb in the Basement*,(Simon and Schuster, 2006)؛ و Zdenek Cervenka and Barbara Rogers, *The Nuclear Axis*, (Time Books, 1978). وانظر كذلك ”Israel's Nuclear Weapons“ في http://www.fas.org/nuke/guide/israel/nuke/farr.htm.

فمقدمو القرار يدعون عدم ثقتهم في ''نوايانا''. لكن المشكلة تكمن في أن ''جهاز قياس النوايا'' الذي يستخدمونه يتمتع بسجل لا محدود من القصور المزمن. ويكفي ذكر أن المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية بالولايات المتحدة، روبرت غيتس، في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس في آذار/مارس ١٩٩٢، ادعى أن إيران كانت تحاول الحصول على قدرات في مجال الأسلحة النووية، وأضاف أنه من غير المرجح أن يتحقق هذا الهدف قبل عام ٢٠٠٠[٢٥]. وفي وقت لاحق، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، خلص مشروع تقدير الاستخبارات الوطنية الذي تعده وكالة المخابرات المركزية نفسها إلى أن إيران كانت تحرز تقدما في برنامج للأسلحة النووية، ويمكنها أن تطور سلاحا نوويا بحلول عام ٢٠٠٠[٢٦]. والآن تقول نفس المؤسسة الاستخباراتية أن ذلك لن يتم قبل عام ٢٠١٥[٢٧].

فقد كان اتهام إيران بأن لديها ''نية'' حيازة أسلحة نووية، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، أداة تستخدم لحرمان إيران من أي تكنولوجيا نووية، بل حتى من مفاعل مبرد بالماء الخفيف أو وقود لمفاعل الأبحاث الأمريكي الصنع.

ويتساءل المرء أي ''النوايا الإيرانية'' أو أي ''شواغل الانتشار'' حدا بالدعاة الرئيسيين للقرار إلى أن يمنعوا إيران، طيلة السنوات السبع والعشرين الماضية، من شراء طائرات مدنية أو حتى قطع غيار لها، معرضين بذلك حياة وسلامة المدنيين الإيرانيين للخطر، بينما يحاولون بنفاق، استمالتهم في هذه الأيام – واسمحوا لي أن أضيف أن محاولاتهم ستذهب سدى.

وكما ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا، فإن ''كثيرا مما ترونه بشأن إيران الآن هو تقدير للنوايا. لكن أحد الدروس المستخلصة من العراق هو أننا نحتاج حقا إلى توخي الحذر الشديد جدا جدا في استخلاص النتائج، لأن هذه المسائل تعني الفرق بين الحرب والسلام''[٢٨].

وحيث أننا نتحدث عن النوايا، ولئن كان الدعاة الرئيسيون للقرار ربما ادعوا بما يخدم مآربهم بأنهم يشككون في نوايانا، فإنهم هم أنفسهم قالوا وفعلوا الكثير حتى

---

(٢٥) Jeffry Smith, Gates Warns of Iranian Arms Drive; The Washington Post, March 28, 1992.

(٢٦) Elaine Sciolino, C.I.A Says Iran Makes Progress On Atom Arms, The New York Times, November 30, 1992.

(٢٧) تقدير الاستخبارات الوطنية للولايات المتحدة، ٢٠٠٥، انظر صحيفة واشنطن بوست في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/08/01/AR2005080101453_pf.html.

(٢٨) Christopher Dickey, The Power of the Purse, Newsweek, Oct 20, 2006.

لا تساور أي فرد في إيران أو في أي مكان آخر في العالم أي أوهام بشأن نواياهم. وأحدث توضيح بليغ لتلك النوايا هو البيان المثير للخلاف بصورة خطيرة الذي صدر مؤخرا عن رئيس وزراء المملكة المتحدة[٢٩].

ويعد تقرير الثالث والعشرين من آب/أغسطس الذي أعدته لجنة الاستخبارات بمجلس نواب الولايات المتحدة عن برنامج إيران النووي[٣٠] مثالا معبرا آخر. لقد كان ذلك التقرير مضللا بصورة خطيرة وموضحا للمدى الذي يمكن لبعض تجار الحروب أن يذهبوا إليه، إلى درجة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضطرت إلى الطعن رسميا في المزاعم الواردة فيه ضد إيران. ووصفت الوكالة في رسالتها أجزاء من التقرير بأنها ''شنيعة وخادعة''، وتتضمن ''تأكيدات مغلوطة ومضللة''، وقدمت أدلة تدحض الادعاءات الرئيسية للتقرير. وشددت الوكالة على أن التقرير تضمن حتى تشويها خطيرا للنتائج التي خلصت إليها الوكالة بشأن أنشطة إيران النووية[٣١].

إن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن إيمانا راسخا بأن أيام أسلحة القتل الشامل قد ولت منذ أمد بعيد، وأن أجهزة القتل العشوائي اللاإنسانية هذه لم تجلب لا الاستقرار الداخلي ولا الأمن الخارجي لأي كان، ولن تكون قادرة على ذلك في المستقبل.

وبخلاف البعض الذين يحتقرون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقانون الدولي عموما، فإن لدينا مصلحة كبيرة في صون المعاهدة وتنفيذها الكامل وتعزيزها وتعميمها. ولا يفعل القرار الذي اتُخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر إلا عكس ذلك بالضبط. وينبغي ألا يكون ذلك مفاجأة لأن من دعا إليه ليس عضوا في المعاهدة، إلى جانب راعيه الرئيسي الذي لم يخف احتقاره لهذا الصك ولغيره من صكوك نزع السلاح. ولم ينس أحد مؤتمر القمة العالمي الذي عقد العام الماضي عندما حذف ''القلم الأحمر'' الشهير حتى عبارة ''نزع السلاح''.

ومن نفس المنطلق، فإننا نؤمن بأن أيام الاستقواء وممارسة الضغوط والترهيب، من قبل بعض حائزي الأسلحة النووية قد ولّت. ولقد قيل لنا إننا بحاجة إلى بناء الثقة. وحقا،

---

(٢٩) Reuters, December 20, 2006, http://news.yahoo.com/s/nm/20061220/ts_nm/britain_blair_dc_6.

(٣٠) Staff Report of the US House Permanent Select Committee on Intelligence Subcommittee on Intelligence Policy, August 23, 2006. أعد التقرير مساعد خاص سابق للسفير بولتون. انظر مقال دافنا ليتزر في صحيفة واشنطن بوست، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٣١) رسالة موجهة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى رئيس اللجنة الدائمة المخصصة لشؤون الاستخبارات بمجلس نواب الولايات المتحدة، المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. انظر صحيفة الغارديان، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، http://www.guardian.co.uk/iran/story/0,,1873114,00.html.

فإننا جميعا نحتاج لذلك في هذا العالم المضطرب. ولكن الثقة لا يمكن بناؤها إلا باحترام القانون وتطبيقه دون تمييز. وذلك هو المعيار الموضوعي الوحيد؛ وأي شيء آخر يعني قبول أهواء القوي. ولا يمكن أن يصبح القانون الدولي والمعاهدات الدولية رهن إعادة التفسير أو التعديل أو الخطوط الحمر بشكل تعسفي ومتقلب وأناني، حتى وإن فرضت بالتواطؤ من خلال اتخاذ القرارات. فهذه السابقة تهدد الجميع.

ومن شأن مجلس الأمن أن يقطع شوطا بعيدا في معالجة مسألة نقص الثقة فيه هو نفسه، وذلك عن طريق العمل الحقيقي باسم أعضاء الأمم المتحدة، كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق. فغالبيتهم الساحقة أعضاء في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ممن ''أكدوا مجددا على وجوب احترام خيارات الدول وقراراتها في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وسياساتها المتعلقة بدورة الوقود''[٣٢]، و ''أعربوا عن قلقهم بشأن التهديدات والضغوط التي تمارسها على إيران أوساط معينة حتى تتنازل عن حقها غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية''[٣٣]. كما أوضحوا أين يكمن فعلا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين، وذلك ''بإعرابهم عن القلق البالغ إزاء حيازة إسرائيل قدرات نووية، مما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن دول الجوار ودول أخرى''[٣٤]. تلك هي القضية الحقيقية التي يرغب أعضاء الأمم المتحدة في أن يبقيها مجلس الأمن قيد نظره.

---

(٣٢) NAM/2006/Doc.12/Rev.1، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(٣٣) قرار منظمة المؤتمر الإسلامي p-18/33.

(٣٤) الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، ١٦ أيلول/سبتمبر 2006/Doc.1/Rev.3.